وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم للعام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الفيوم جلسة ٢٠٠٦/٤/٢٦ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/٨/٦ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم عن العام المالى ٢٠٠٥ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٨٤٩٩٤٣,٤٢ ج (فقط ثمانمائة وتسعة وأربعون ألفًا وتسعمائة وثلاثة وأربعون جنيهًا واثنان وأربعون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٦٤٨٩٠٣,٣١ ج (فقط ستمائة وثمانية وأربعون ألفًا وتسعمائة وثلاثة جنيهات وواحد وثلاثون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٠١٠٤٠,١١ ج (فقط مائتان وواحد ألف وأربعون جنيهًا وأحد عشر قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ٩٩٤٥٣٠,٥٣ ج (فقط تسعمائة وأربعة وتسعون ألفًا وخمسمائة وثلاثون جنيهًا وثلاثة وخمسون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن